الجمهورية التونسية
مشيخة الجامع الأعظم وفروعه
بجامع الزيتونة المعمور

المختصر الكلامي

تأليف

أبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي
(٧١٦ - ٨٠٣ هـ)

تحقيق وتعليق

نزار حمادي

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

إجازة مشيخة جامع الزيتونة المعمور

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله ومن والاه.

وبعد، فقد اطلعت مشيخة الجامع الأعظم وفروعه بجامع الزيتونة المعمور على كتاب «المختصر الكلامي» للإمام محمد بن عرَفة، فشكرت سَعْي المعتني به، وأجازت طباعتَه ليعمَّ النفع به جميعَ طلاب العلم، والسلام.

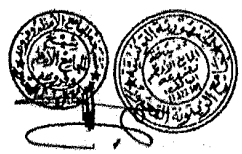

الإهْـــدَاء

إلى فضيلة الشيخ العلَّامة البرَكة سيدي

مصطفى البحياوي المغربي الشريف الحسني

الذي دعوت الله تعالى بتيسير لقائه، فاستجاب بسرعة نقلتني من المغرب إلى المشرق لحضور مجلس إلقائه، فانتفعت بعلمه وحاله ومقاله، ثم حظيت بصالح دعواته، واللهَ أرجو أن يمنّ بالاستجابة لذلك، وأن يجعلني أهلا لما هنالك، إنه هو اللطيف الكريم، الذي يتفضل بالعطاء من فيض جوده العميم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي نطقت نتيجة تغيُّر العالَم وحدوثه بوجوبِ وجُودِه، وأفصحت نِعَمُه التي لا تحصى بعظيم كرمه وجوده، والصلاة والسلام الأكملان على سيدنا محمد خاتم رُسُلِه وسيِّدِ أصفيائه، المخصوصِ بالمقام المحمود في اليوم المشهود فجميع الأنبياء تحت لوائه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وخلفائه، وعلى من اقتفى أثرَهم إلى يوم الدين ففاز باقتفائه.

وبعد فإنّ السعادة العظمى للإنسان في المبدأ والمعاد هي ثمرة معرفته بالله تعالى والتصديق بوجوده وصفاته الكمالية بقدر الطاقة البشرية، والعملِ بأحكامه الشرعية الكفيلة بتحصيل المصالح الدنيوية والأخروية، ولا شكّ أنّ الطريق العام لتحصيل هذه المعرفة هو النظر العقلي والاستدلال بالمكوَّنات على مكوِّنها من جهة حدوثها أو إمكانها المستلزمين لافتقارها في كل آنٍ وحينٍ إلى صانع حكيم وخالق بديع عليم.

ولذا ورد القرآن الكريم آمِراً بالتفكُّر والتأمّل في الآيات الكونية، آفاقيةً كانت أو أنْفُسِيَّةً، فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:١٠١]، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، ومُنذِرًا ومتوعِّداً من لم يعتبر بتلك الدلائل الواضحة الجليّة، ولم يتوصل بها إلى معرفة ما يجب لله تعالى من الصفات الكمالية، فقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ الدالَّةِ على أصول الدين

وأحكامِ الشرع، كالأدلة الدالّة على وجود الله ووَحدته، والدالة على النبوَّةِ والمعاد ونحو ذلك، ﴿وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا﴾ أي: بالغوا في احتقارِها وعدم الاعتناءِ بها، ولم يلتفتوا إليها، وضَمُّوا أعينهم عنها، ونبذوها وراء ظهورهم، ولم يكتسوا بحُلَل مقتضاها، ولم يعملوا به، ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ﴾ أي: لأرواحهم إذا ماتوا ﴿أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ كما تفتح لأرواح المؤمنين[1].

والمتتبع لآيات الكتاب العزيز يدرك أنّ أوكد الأوامر فيه وأكثرها تكراراً بضروب متعددة من البيان هو الأمر بإعمال الفكر لاستخراج النتائج الإيمانية بصحيح النظر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

ولا يختلف أئمة التفسير على أن هذه الآية الكريمة أصلٌ في الحث على النظر العقلي، وأنه مفيد للمعارف الإلٰهية التي كُلِّفنا شرعًا بتحصيها، وفيها يقول إمام المفسرين ابن جرير الطبري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن الله ـ تعالى ذِكْرُه ـ نَبَّهَ عبادَه على الدلالة على وَحدانيته وتفرُّده بالألوهة، دون كلِّ ما سواه من الأشياء، بهذه الآية»[2]، ثم كتب على قوله تعالى: ﴿لَءَايَٰتٍ﴾ أي: «علاماتٍ ودلالات على أنّ خالق ذلك كُلِّه ومنشئه إلٰهٌ واحدٌ، ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ لِمن عقل مواضع الحُجَج، وفَهِمَ عن الله أدلَّته على وَحدانيته»[3].

---

(١) روح المعاني للألوسي (ج٨/ص١١٨).

(٢) جامع البيان (ج٣/ص٨).

(٣) جامع البيان (ج٣/ص١٤).

وأيضًا فإنّ النظر العقلي والتأمل الفكري الموصلان إلى معرفة الله ﷻ من أعظم حِكَم إنزال القرآن العظيم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣] أي: «حُجةً على خلقه، **ليعرفوا بها صانعها، وليستدلُّوا بها على عظيم قدرته وسلطانه، فيُخْلِصُوا له العبادة**[1].

كما يشير أيضا إلى تلك الحكمة قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ بالتأمُّل في مصنوعات الله ﷻ، والنظر في مبدعاته، والوقوف على آثار مخترعاته، مشاهدين فيها عجائب صُنعه تبارك وتعالى، متصفحين لمطالعة أوصاف كماله سبحانه، ولا شك أنا مأمورون بفهم ما انطوت عليه تلك الآيات من أسرار الحكمة وفنون العلم وصنوف الأدلة مع اختلاف طرقها واتضاح الحُجَج بها وقيامها على المعاندين.

ثم ختم سبحانه هذه الآية الشريفة بقوله: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، ولا يخفى ما فيه من مدح لأصحاب العقول الكاملة والأنظار المستقيمة، والأفكار السليمة الخالصة عن شوائب الأوهام، المهتدين بما نُقِشَ في عالَم الابتداع، المتفكرين في بدائع صنائع الملك، المتدبرين في روائع الحِكَم المودَعة في الأنفس والآفاق، الناظرين إلى العالَم بعين الاعتبار، فإنّ كل ما برز في الوجود من المكوَّنات من الأجرام وأعراضها مُفصِحٌ بوجود صانِعه، وقاض بنَفْيِ ممانعه، قاطِعٌ لعِرْقِ الشِّركة بقاطع البرهان، ومانع من إسناد التأثير لغيره تعالى بساطع التبيان.

ولأجل هذه التنبيهات الجليلة اهتم علماءُ الإسلام عامّة وأعلام المدرسة السُّنية الأشعرية خاصّةً باستخراج حقائق التوحيد وبراهينها وأدلتها من آيات

(١) جامع البيان للإمام الطبري (ج٩/ص٣٣٨).

الذكر الحكيم، ووضعوا لذلك علمًا خاصّا سمَّوْه بجملة من الأسماء، من أشهرها «علمُ الكلام»، وَنصّوا على أنّ العقائد المثبتة فيه لا يُعتَدُّ بها إذا لم تكن محصَّلةً من القرآن العظيم، وقد أشار القاضي عضد الدين الإيجي إلى هذا الأمر في تعريفهِ لعلم الكلام فقال: «**هو عِلْمٌ يُقتَدَرُ مَعهُ عَلَى إِثْبَاتِ العَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ بِإِيرَادِ الحُجَجِ وَدَفْعِ الشُّبَهِ**»[1]، قال الشيخ أبو حفص عمر القلشاني التونسي في شرحه على طوالع الأنوار للقاضي البيضاوي: «واختار إثبات العقائد على تحصيلها إشعارًا بأنّ ثمرة علم الكلام إثباتُ العقائد على الغير، **وأمّا تحصيلُها فالواجب أن يكون من الشرع ليُعتَدَّ به وينشرح الصدرُ بنور النبوَّة**، والقرآن العظيم كفيلٌ ببيان كل مطلب، هذا وإن كان مما يستقل العقلُ بإدراكه، إلا أن مواطأة الشرع للعقل هو العروة الوثقى»[2].

فعلم الكلام على الحقيقة هو نقطة من بحر علوم القرآن الذي تضمن أصول العقائد والأدلة التي لم يزل العلماء يستخرجونها شيئا فشيئا، وإلى هذا أشار الفقيه الإمام أبو بكر بن العربي المالكي بقوله: «الأدلةُ العقلية وقعت في كتاب الله مختصرَةً بالفصاحة، مشاراً إليها بالبلاغة، مذكوراً في مساقها الأصول، دون التوابع والمتعلَّقات من الفروع، فكمَّل العلماءُ ذلك الاختصار، وعبّروا عن تلك الإشارة بتتمة البيان، واستوفوا الفروع والمتعلَّقات بالإيراد»[3].

وقال ابن العربي أيضا: «إن الله سبحانه قد أوعب القول في حدَث العالَم، ونبَّه باختلاف الأعراض عليها في الانتقالات، وكذلك كرّر القول في دلالة

---

(١) كتاب المواقف (ص ٧).

(٢) شرح طوالع الأنوار للقلشاني كتاب مفقود، وأنقل منه بواسطة كتاب غنية الطالب ومنية الراغب للشيخ أبي عبد الله التواتي الذي كان يملك منه نسخة، وهو مخطوط أيضا.

(٣) قانون التأويل (ص ٥٠٢).

التوحيد بالتمانع في قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وهذان الدليلان همان اللذان بسط العلماء ومهّدوا بما يتعلق بهما من فصول وتوابع، ثم تكلموا مع المخالفين بمجرّد الأدلة العقلية غير هذين؛ ليرى الملحد أنه محجوج بكل طريق»[1].

وقال العلامة بدر الدين الزركشي مصدقا لذلك: «اعلم أنّ القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شيء من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به، لكن أورده الله تعالى على عادة العرب، دون دقائق طرق أحكام المتكلمين»[2].

ومن العلماء المحققين الذين كان لهم إسهام كبير في العناية بعلم الكلام تأليفا وتدريسا، الشيخُ الإمام وعلَم الأعلام، مجدِّد المِئة الثامنة لدين الإسلام، أبو عبد الله محمد بن عرَفة التونسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه لم يمنعه تبحُّره الفقهي والأصوليّ والتفسيري، ولا قيامه بأعباء الإفتاء والخطابة والتدريس في مجالس علمية يومية دامت حوالي خمسين عامًا، لم يمنعه ذلك من التخصّص والتبحر في علم الكلام، كيف وهو يعتبره العلمَ المُوصِلَ لِإِدْرَاكِ حَقِيقَةِ الإِيمَانِ بِوَاضِحِ الأَدِلَّةِ وَالبُرْهَانِ، المُنْجِي مِنَ الخُلُودِ فِي النِّيرَانِ، ويعرّفه بأنه «**العِلْمُ بِأَحْكَامِ الأُلُوهِيَّةِ، وَإِرْسَالِ الرُّسُلِ وَصِدقِهَا فِي كُلِّ أَخْبَارِهَا، وَمَا يَتَوَقَّفُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ خَاصًّا بِهِ، وَتَقْرِيرِ أَدِلَّتِهَا بِقُوَّةٍ هِيَ مَظِنَّةٌ لِرَدِّ الشُّبُهَاتِ وَحَلِّ الشُّكُوكِ**»،

(١) قانون التأويل، ص ٥٠٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن (ج٢/ص ٢٣).

فهو أصل الدين، وسبب الثبات واليقين.

وقد كان الإمام ابن عرَفة يستخرج الحُكْمَ بوجوب قراءة علم الكلام كفايةً من آيات الذكر الحكيم، ومن ذلك ما أملاه على قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢]، فقال: «يُؤخَذ من الآية طلَبُ قراءة عِلْمِ الكلام، فَضلًا عن جواز قراءته، خلافاً لِمَن مَنَعَ ذلك، وبيانه أنّ قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ﴾ مرتَّبٌ على أمرين: النَّكْث، والطعن في الدين، والقتال أعمُّ من أن يكون بالسيف أو باللسان، والقتال باللسان إنما يتقرر بإقامة الحُجَج ودفع الشكوك، وإنما يُعلَمُ ذلك بقراءة علم الكلام»[1].

واستخرج ذلك أيضا من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣] فقال: ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ﴾ بالسَّيْفِ ﴿وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ بالحُجَّة، ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ في الجهادين جميعاً ولا تحابهم، وكل من وُقِفَ منه على فساد في العقيدة فهذا حكمٌ ثابت فيه، يجاهَدُ بالحُجَّة، وتستعمل معه الغلظة ما أمكن منها، فيؤخذ من الآية طلب قراءة علم الكلام، فضلا عن جوازه[2].

فبناء على هذا الحكم الشرعي المتعلق بعلم الكلام كان العلماء يدافعون عنه ويرُدُّون دعاوى المقلّلين من شأنه وشُبهات الناهين عن الاشتغال به، فمن المدافعين عنه الإمام فخر الدين الرازي الذي كان يردّ على المنكرين لعلم الكلام بأدلة لا تبقي لهم مقالًا لوضوحها واستنادها للتقسيمات العقلية الموصلة

(١) هذه الفائدة مذكورة في تقييد الأبي نسخة المدينة المخطوطة، وليست في النص المحقق (ص١٨٧) وذكرها البسيلي في تقييده (مخ/ص ١٥٩).

(٢) (تقييد البسيلي، مخ/ص ١٧٨).

للنتائج اليقينية، ففي كتابه «مناقب الشافعي» يقول: إن معرفة الله ومعرفة النبوَّة ليست ضروريةً، بل هي استدلالية، والدليل عليها إمّا أن يكون عقليّاً أو سمعيّاً، لا جائز أن يكون سمعيّاً؛ لأن صحة السَّمع موقوفة على معرفة الله تعالى ومعرفة النبوَّة، فلو أثبتنا هذين الأصلين بالدلائل السمعية لَزِمَ الدورُ، وهو باطل، وإن كان الطريق إلى معرفة هذه الأصول هو العقل فلا معنى لعلم الكلام إلا ذلك، فكيف يجوز ذمُّه والطعنُ فيه؟! فثبت أنّ الذام له والطاعن فيه جاهلٌ بالله تعالى وبرسوله وباليوم الآخر.

وأيضا فإن القرآن من أوّله إلى آخره مملوء من دلائل القدرة والعلم والتقديس والتنزيه ودلائل النبوة ودلائل صحة المعاد، وإذا كان كذلك كان الطعن في علم الكلام طعناً في القرآن، ولا شك أنه من أعظم دلائل الخذلان.

وأيضا فإن المسلمين اختلفوا في صفات الله تعالى اختلافا شديداً، وكل أحد يدعي أنه على الحق وأن مخالِفَه هو المبتدع، فلابد للتمييز من طريق، وذلك الطريق ليس هو النقل لأن النقل إمّا متواتر وإمّا آحادٌ، أمّا المتواتر فمفقود، وأمّا الآحاد فلا تفيد إلا الظن، وهذه المسائل قطعية، فعلمنا أنّ الطاعن في علم الكلام والمبغض له جاهلٌ بالله وبرسوله واليوم الآخر[1].

ويقول الإمام فخر الدين أيضًا: «اتفق لي أنّ حضرت مجلس بعض الحشوية بخوارزم، وكان يعقد مجلس التذكير بكرة يوم الجمعة، فأخذ يطعن في علم الكلام ويذمُّه، إلى أن ذكر المسألة المشهورة وهي أنه لو أوصي للعلماء لم يدخل فيه المتكلِّم. وكنت أعقد مجلس التذكير عشية يوم الجمعة، فحضر ذلك الحشوي مجلسي، واتفق أن ورد تفسيري كان قد انتهى إلى قوله تعالى حكاية

(١) مناقب الإمام الشافعي، (ص ١٠١، ١٠٢).

عن قول إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لأبيه ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢]، فلما شرعت في الكلام قلت: إن الله تعالى بين في هذه الآية أن الخليل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يذكر أنواع الدلائل في علم التوحيد، فكان يتبع ذكر الدلائل بذكر النصائح، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ﴾ [مريم: ٤٤]، ثم حكى تعالى عن أبيه أنه قابل تلك الدلائل بالتقليد والإصرار على الإنكار فقال: ﴿لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾ [مريم: ٤٦].

فكل مَن نصر علم الأصول وقرَّر دلائل التوحيد كان على مذهب الخليل واستوجب التعظيم المذكور في قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وكل من أنكر علم الأصول وأصر على التقليد ومتابعة الأسلاف كان على دين آزر والد إبراهيم ومتبعا لطريقته في الجهل والضلال. فلما سمع الحشوي ذلك احمرّ واصفرّ، ولم يجد إلى الجواب سبيلا، وبالله التوفيق»[1].

وقد نصر أئمة أهل السُّنة علمَ الكلام، وقرَّروا دلائل التوحيد على ذلك النهج الخليلي الذي أسّسَهُ سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وفي ذلك يقول العلامة نجم الدين الطوفي الحنبلي: «كان إبراهيم في هذا الاستدلال مناظرًا لقومه، وذلك لأن القصّة مكتنفة من طرفيها بما يقتضي أنه كان مناظرًا؛ إذ في أولها: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةًۖ إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام: ٧٤] وفي آخرها: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨] إلى قوله: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥ﴾ [الأنعام: ٨٠] إلى قوله: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣].

---

(١) مناقب الإمام الشافعي (ص ١٠٥ - ١٠٦).

وعلى هذا القول لا يمتنع أن يقول إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ للكوكب ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦] على جهة التهكم أو الإنكار بإضمار همزة استفهام، أو التقرير على جهة الفرض والتقدير، أي: أفرض وأقدّر أن هذا ربي، أفلا ترونه آفلا؟ أي غائبا منتقلا متحركا، وتلك سمات الحدوث، والحادث لا يصلح إلها.

وهذه الطريقة هي التي يستعملها المتكلمون في إثبات حدوث العالَم، وهي مبنية على مقدمات:

* **إحداهن**: إثبات الأعراض كالألوان والأكوان والحركات والسكنات، وإنكار ثبوتها عناد.

* **الثانية**: أنها حادثة لأنا نشاهدها توجد وتعدم، فهي مسبوقة بالعدم، ملحوقة به، وذلك هو الحدوث.

* **الثالثة**: أن الجواهر والأجسام لا تنفك عن الأعراض؛ إذ الجواهر لا تخلو عن الحركة والسكون واجتماع أو افتراق وسواد وبياض أو غيره من الألوان.

* **الرابعة**: أن ما لا ينفك عن الحادث ولا يسبقه فهو حادث.

ونظم الدليل من هذه المقدمات بعد اختصارها في مقدمتين هكذا:

الجواهر والأجسام لا تنفك عن الأعراض الحادثة.

وما لا ينفك عن الحادث فهو حادث.

فالجواهر والأجسام حادثة.

وقد تقرّر أن العالَم بجميع أجزائه إما جوهرٌ أو جسمٌ أو عرَض، فالعالم بجميع أجزائه حادث، وإذا ثبت حدوثه لزم أن يكون له محدِث قديم بما سبق

من دليل استحالة الدور والتسلسل، والنزاع في قدم العالم مع الفلاسفة، وفي عدم الصانع مع الملحدة المعطلة[1].

فهذا يبين بوضوح أن مشروعية علم الكلام ومناهجه الاستدلالية مستمدة في آيات القرآن العظيم، ومن مناهج الرسل في دعوة أقوامهم إلى الإيمان الصحيح، لا سيما منهج سيدنا إبراهيم الخليل الملقب بنبيّ الحجة، فاستدلاله العقلي على حدوث الكواكب كان أصْلاً للعلماء في إثبات العقائد الإيمانية الصحيحة والدفاع عنها، وعلى ذلك اتفق الأئمة المعتبرون.

قال الإمام الجصاص الحنفي: هذا الاستدلال الذي سلك إبراهيم طريقةٌ من أصحّ ما يكون من الاستدلال وأوضحه، وذلك أنه لما رأى الكوكب في علوّه وضيائه، قرر نفسه على ما ينقسم إليه حكمه من كونه ربا خالقًا أو مخلوقًا مربوبًا، فلما رآه طالعًا آفلا ومتحركا زائلا قضى بأنه محدَثٌ لمقارنته لدلالات الحدَث، وأنه ليس بربٍّ لأنه علم أن المحدَث غير قادرٍ على إحداث الأجسام، وأن ذلك مستحيلٌ فيه، كما استحال ذلك منه إذ كان محدَثًا، فحكَم بمساواته له في جهة الحدوث وامتناع كونه خالقا ربا.

ثم لما طلع القمر فوجده من العظم والإشراق وانبساط النور، على خلاف الكواكب، قرر أيضا نفسه على حكمه فقال: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾، فلما رعاه وتأمل حاله وجدَهُ في معناه في باب مقارنته للحوادث من الطلوع والأفول والانتقال والزوال، حكَمَ له بحُكْمِه وإن كان أكبر وأضوأ منه، ولم يمنعه ما شاهد من اختلافهما من العظم والضياء من أن يقضي له بالحدوث لوجود دلالات الحدَث فيه.

---

(١) علم الجذل في علم الجدل، (ص ١١٧ - ١١٨).

ثم لما أصبح رأى الشمس طالعة في عظمها وإشراقها وتكامل ضيائها قال: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ لأنها بخلاف الكواكب والقمر في هذه الأوصاف، ثم لما رآها آفلةً منتقلة حكمَ لها بالحدوث أيضًا وأنها في حكم الكواكب والقمر لشمول دلالة الحدث للجميع.

وفيما أخبر الله تعالى به عن إبراهيم عليه السلام وقوله عقيب ذلك: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣] أوضحُ دلالة على وجوب الاستدلال على التوحيد، وعلى بطلان قول الحشو القائلين بالتقليد؛ لأنه لو جاز لأحد أن يكتفي بالتقليد لكان أولاهم به إبراهيم عليه السلام، فلما استدل إبراهيم على توحيد الله واحتجّ به على قومه ثبت بذلك أن علينا مثلُه.

وقد قال في نسق التلاوة عند ذكره إياه مع سائر الأنبياء: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فأمرنا الله تعالى بالاقتداء به في الاستدلال على التوحيد والاحتجاج به على الكفار.

ومن حيث دلت أحوال هذه الكواكب على أنها مخلوقة غير خالقة، ومربوبة غير ربٍّ، فهي دالة أيضا على أن من كان في مثل حالها في الانتقال والزوال والمجيء والذهاب لا يجوز أن يكون ربا خالقًا، وأنه يكون مربوبًا، فدلّ على أن الله تعالى لا يجوز عليه الانتقال ولا الزوال ولا المجيء ولا الذهاب لقضية استدلال إبراهيم عليه السلام بأن من كان بهذه الصفة فهو مُحدَثٌ[1].

وقال الإمام القاضي محمد بن رشد المالكي: استدل إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بما عايَن من حركة الكواكب والشمس والقمر على أنها محدَثةٌ؛ لأنّ الحركة

(١) أحكام القرآن، (ج٤/ص١٦٨).

والسكون من علامات المحدَثات، ثم عُلم أن كل محدَث فلابد له من محدِث وهو الله رب العالمين.

وهذا وجه الاستدلال وحقيقته، قصَّهُ الله تبارك وتعالى علينا تنبيها وإرشادا إلى ما يجب علينا، وهذا في القرآن كثير لا يحصى كثرة.

ولم يستدل إبراهيم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما عاينه في الكواكب والشمس والقمر لنفسه؛ إذ لم يكن جاهلا بربه ولا شاكّا في قِدَمه، وإنما أراد أن يري قومَه وَجْهَ الاستدلال بذلك، ويعيرهم بالذهول على هذا الدليل الواضح، ويوقفهم على باطل ما هم عليه، وكان من أحجّ الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وذلك بيّن من كتاب الله تعالى.

ألا ترى إلى ما حكى الله عَزَّ وَجَلَّ من قوله بعد أن أراهم أنهم على غير شيء: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٧٩ - ٨٠] إلى قوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وقوله في أول الآية: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنعام: ٧٥][1].

فهذا كاف في بيان مشروعية وشرف علم الكلام وشدة الحاجة إليه في تحصيل وحفظ أصول الدين، ولذا كثرت فيه المصنفات المطولات والمختصرات، وقد ساهم أئمة المدرسة السُّنية الأشعرية على وجه الخصوص بحظ وافرٍ في ذلك، ومن أبرزهم في القرن الثامن للهجرة كما ذكرنا الشيخ الإمام محمد بن عرَفة التونسي رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد وضع مختصرًا في علم الكلام شاملا لطريقتي المتقدمين والمتأخرين في ذلك الفن، فاق به غيره من المصنفات -

(١) المقدمات الممهدات (ج١/ص١٦).

كطوالع البيضاوي، ومواقف الإيجي، وصحائف السمرقندي، ومقاصد التفتازاني وغيرها - من حيث الاستيعاب لجلّ الأبواب والفصول والمسائل والمباحث والأقوال، مع زيادة تدقيق في تعريف الحقائق الكلامية، والاعتماد على أمهات المراجع الكلامية والفلسفية، والتوثيق التام والعزو الدقيق لكل ما يختصره أو يلخصه منها.

لم يذكر الإمام ابن عرَفة اسمًا خاصا لهذا الكتاب في طالعته، وهذا ما جعل البعض ينحت له اسما من كلامه في الخطبة فسماه بالمختصر الشامل في أصول الدين، أو المختصر الشامل في علم الكلام، أخذا من قول الإمام ابن عرفة في أوله: «لَمَّا كَانَ عِلْمُ الكَلَامِ هُوَ المُوصِلَ لِإِدْرَاكِ حَقِيقَةِ الإِيمَانِ، بِوَاضِحِ الأَدِلَّةِ وَالبُرْهَانِ، المُنْجِي مِنَ الخُلُودِ فِي النِّيرَانِ، رَأَيْتُ أَنْ أَجْمَعَ فِيهِ **مُخْتَصَرًا شَامِلاً**...»، والبعض كالعلامة إبراهيم اللقاني يقتصر على اسم «الشامل»، والصواب المرتضى هي التسمية التي أطلقها الإمام ابن عرَفة نفسُه حيث قال غير مرة في مختصره في أصول الفقه: «واستيفاء القول فيه في مختصرنا الكلامي[1].

فـ«**المختصر الكلامي**» هو الاسم الصحيح لهذا الكتاب، وهو المنسجم مع باقي أسماء كتب الإمام ابن عرَفة كالمختصر الفقهي، والمختصر المنطقي، والمختصر الفرضي، والمختصر الأصولي.

شرعت بتوفيق من الله تعالى في العناية بالمختصر الكلامي يوم ٢٩جمادى الأول عام ١٤٢٥هـ/ ١٧ جويلية عام ٢٠٠٤، ووافق الفراغ منه يوم ٩ رمضان عام ١٤٣٤هـ/ ١٧ جويلية عام ٢٠١٣، وقد تخللت هذه المدة عناية بكتب أخرى منها ما حقق لغرض التوثيق منه في هذا العمل كمعالم أصول الدين

(١) المختصر الأصولي (مخ/ص٧).

للإمام فخر الدين الرازي، وشرحها للإمام شرف الدين بن التلمساني، والأسرار العقلية في الكلمات النبوية للإمام تقي الدين المقترح، فهذه من المصادر الأساسية في كتاب الإمام ابن عرَفة، كما أني لم أحصل في بادئ الأمر على بعض المؤلفات التي يكثر الإمام ابن عرفة العزو إليها والإحالة عليها، ثم يسر الله تعالى بفضله الوقوف عليها ككتاب «كشف الحقائق في تحرير الدقائق» للعلامة أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري.

هذا، وقد اقتصر عملي في الكتاب على ضبط النص وشكل جميع كلماته، مع توثيق النقول والأقوال التي ذكرها الإمامُ ابن عرَفة، وعَزْوِها إلى مصادرها الأصلية كلما أمكن ذلك، إضافة إلى جلب بعض النصوص الموضحة للمقام لشدة الاختصار، ولم أترجم للأعلام ولا للكتب لعدم إثقال الهوامش، ونويت بإذن الله تعالى إفراد ذلك في رسالة خاصة أرتب فيها الأعلام والكتب ترتيباً علميا مع تعريف كلٍّ بحسب ما يليق به.

كما أرجو من الله تعالى أن يوفقني في مرحلة لأخرى لاستخراج بعض البحوث من هذا الكتاب العظيم كرسالة الحدود الكلامية التي شرعت فيها، ودراسة بعض اختيارات الإمام ابن عرفة الكلامية وترجيحاته العلمية، أما الآن فحسبنا أن يظهر هذا السفر المتين للنور وأن يستفيد منه العلماء والباحثون.

أهدي هذا العمل إلى والدَيَّ الحبيبين حفظهما الله تعالى وجزاهما عني كل خير، وإلى زوجتي أمّ ريحان وياسمين التي أعانتني على صدور هذا الكتاب بصبرها وتشجيعها، كما لا يفوتني شكر فضيلة الشيخ الأديب الحبيب عادل محمد مختار المغربي البنغازي الذي تفضل بمراجعة جُلّ هذا المختصر وتنبيهي على ما غفلت عنه أو أخطأت فيه مما يتعلق بالإعراب وغير ذلك من السهو،

فجزاه الله خيرا كثيرا.

اللهم اخْتِمْ لَنَا بِالسَّعَادَةِ، وَارْزُقْنَا الحُسْنَى وَزِيَادَةً، وَاغْفِرْ لَنَا وَلِوَالِدِينَا، وَمَشَايِخِنَا وَأَهْلِينَا، وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ، الأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالأَمْوَاتِ، وَارْحَمْنَا وَاعْفُ عَنَّا أَجْمَعِينَ، بِفَضْلِكَ وَإِحْسَانِكَ يَا أَكْرَمَ الأَكْرَمِينَ.

كتبه الفقير إلى ربه الهادي

نزار حمادي

في تونس المحروسة

٩ رمضان ١٤٣٤هـ

ترجمة الإمام ابن عرَفة

❖ **اسمه وكنيته ونسبه:**

هو: محمد بن محمد بن محمد بن عَرَفة الوَرْغَمِّي التونسي، أبو عبد الله.

والصحيح في ضبط «عَرَفَة» أنها بفتح العين والراء، خلافا لمن قال بإسكان الراء. وكفى دليلا على ذلك ضبط الشيخ العلامة المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون بخط يده للفظ «عَرَفَة» بفتح العين، كما ورد في كتاب «رحلة ابن خلدون» التي حققها وعارضها بأصولها وعلق حواشيها البحاثة محمد بن تاويت الطنجي[1].

أما «الوَرْغَمِّي» فقد قال الشيخ أبو زيد عبد الرحمن الأشموني في الذيل على «لب الألباب في تحرير الأنساب» للسيوطي: «والوَرْغَمِّيُّ» بفتح الواو وإسكان الراء وبفتح الغين المعجمة وكسر الميم الثقيلة، نسبة إلى قبيلة من هوارة ببلاد المغرب نسب إليها العلامة ابن عرفة المالكي»[2].

وقال المقريزي في «درر العقود الفريدة» عند الترجمة للإمام ابن عرفة: «وأما «وَرْغَمَّة» المنسوب إليها الشيخ فقبيلة من قبائل أعرابيا»[3].

وهذا ما يؤكده الشيخ العلامة الفاضل بن عاشور في كتابه «أعلام الفقه

---

(١) راجع التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي، ومراجعة وإعداد للنشر د. إبراهيم شبوح، (ص٤٧٧) ط١، دار القيروان للنشر، تونس، ٢٠٠٦م.

(٢) مخطوط المكتبة الوطنية رقم ١٦١٠٣.

(٣) درر العقود الفريدة (ج٣/ص٢٢٥).